**محاضرة بعنوان :**

 **توصيات تجاوز العقبات والصعوبات**

إن قطار مجتمع المعلومات يمضي سريعا، والفرصة المتاحة لنا في البلاد العربية لن تبقى لفترة طويلة. فإذا لم نتمكن من معالجة القضايا الأساسية السابقة فإن الفرصة سوف تذهب وتضيع، وعندها سوف يكون اللحاق بركب مجتمع المعلومات صعبا وسوف تكون الخسارة كبيرة جدا في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية والمعلوماتية. وللخروج من هذا المأزق ومن هذا التخلف هناك العديد من الاقتراحات من هنا وهناك فمثلا نجد النادي العربي للمعلومات وضع إستراتيجية عربية لحل المشكلات التي تواجد الوطن العربي في مجال المعلومات. وتتلخص بنود هذه الإستراتيجية في النقاط التالية:

* السياسات الحكومية نحو المعلومات.
* مصادر المعلومات وسبل توفرها.
* إمكانات النشر والاتصال.
* الاتصال عن بعد (شبكات المعلومات والانترنت).
* التعاون بين المؤسسات العربية.
* نقل التكنولوجيا.
* تنمية القوى البشرية.
* نظم المعلومات في المؤسسات المختلفة.
* الجمعيات المهنية والمؤسسات الخاصة.
* تطوير التعليم العالي والمتوسط.
* الانتاج الفكري العربي والبحث العلمي.
* مصادر التمويل1[[1]](#footnote-2).

إلى جانب هذه النقاط المختصرة حول ما يجب القيام به لتجاوز العقبات التي تحول نحو معايشة مجتمع المعلومات بمجتمعاتنا العربية سنتطرق إلى بعض التوصيات التي من شأنها تنقلنا إلى مجتمع المعرفة وذلك بنوع من التفصيل كما يلي :

1. تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وذلك بالاعتماد على تكنولوجيات مناسبة، وبتكلفة معقولة تستطيع الدول العربية المختلفة تحملها إرهاق موازناتها أو تحمل ديون باهضة قد تحتاج إلى سنوات طويلة لسدادها، وكذلك دون وضع فوائد وأعباء إضافية كبيرة على موازنات الدول في السنوات القادمة وتجدر الملاحظة هنا أن التكنولوجيات في هذا المجال تتطور بسرعة فائقة، أو تحتاج أثمانها إلى فترة طويلة لسدادها. وبخاصة من الدول العربية الفقيرة.
2. تطوير الخطط اللازمة لبناء المجتمع المعلوماتي، الأمر الذي يحتاج إلى دعم سياسي وإعطائه الأولوية ضمن برامج الدولة، ذلك أنه لا يمكن تحقيق التنمية البشرية الضرورية أو تأسيس البنية التحتية الملائمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دون توافر الدعم من أعلى المستويات المسؤولة في الدول، وزيادة الوعي بأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى المؤسسات المختلفة، ومؤسسة الأعمال والنشاطات في مختلف أجهزة الدولة بحيث يسهل التعامل معها الكترونيا.
3. توفير إمكانية الاتصال للمجتمعات العربية ذات الدخل المنخفض وبتكلفة رخيصة ويمكن الاعتماد على أجهزة حواسيب وأجهزة اتصال ذات تكنولوجيا أقل تطورا لتعليم سكان المناطق الفقيرة أساسيات الحاسوب وتطبيقاته واستخداماته والاتصال مع شبكة الانترنت، بحيث يتم الحصول على هذه الأجهزة من المؤسسات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية ذات المقدرة على تطوير مقتنياتها من التكنولوجيا، إضافة إلى التبرع بالأجهزة الأخرى إلى المراكز المجتمعية المذكورة.
4. تحرير قطاع الاتصالات مع مراقبة كلفة الخدمات، ذلك أنه يصعب توفير الشبكات الرقمية اللازمة لتبادل المعلومات، والتي تتطور بسرعة هائلة دون إجراء عملية التحرير، حيث لا تستطيع مؤسسات الاتصالات الحكومية القيام بذلك، ولعل من أهم عوامل انتشار استخدام الانترنت من قبل فئات المجتمع المختلفة هو تعرفة الاستخدام، والتي تحتاج ّإلى تحقيق عنصر المنافسة في تقديم هذه الخدمة لتخفيض سعرها، وحتى لا يتم احتكار السوق من قبل شركة واحدة أو شركتين قد تتفقان على وضع سعر مرتفع، فلا بد من المراقبة الحثيثة من الحكومة أو من هيئات رقابة الاتصالات، لتوفير هذه الخدمات بسعر معقول ومتناسب مع دخل المواطنين.
5. تثقيف المواطنين بأساسيات الحاسوب والاتصالات (أنظمة التشغيل ومعالجة الملفات، ومعالجة الكلمات، والجداول الالكترونية عند إنشائها، ومساعدتهم على انجاز معاملاتهم والحصول على الخدمات المختلفة الكترونيا.
6. تأهيل الموظفين في القطاعات المختلفة للتحول إلى نظام الحكومة الالكترونية والتجارة الالكترونية وغيرها من التطبيقات، وإعادة النظر في جميع إجراءات التعامل ما بين المواطن والجهات الحكومية المختلفة لتحقيق إمكانية الانتقال إلى البيئة الالكترونية.
7. إعادة هيكلة التعليم العام( الحكومي في المدارس) بغية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التدريس وإدراج الحاسوب والاتصالات ضمن المناهج المدرسية الأساسية، وكذلك تقوية معرفة الطلبة باللغات الأجنبية وبخاصة اللغة الانجليزية، وتوفير إمكانية التعليم والتعليم عن بعد، وهو أمر يمكننا من الاستفادة من عدد غير محدود من الجامعات والبرامج التعليمية والمواد الدراسية على مستوى العالم بأكمله، وذلك باستخدام مواد تعليمية في شتى التخصصات جرى تطويرها بوساطة خبراء في مجالات اختصاصاتهم، ولابد من وضع استراتيجيات للتعامل مع هذا النوع من التعليم لضبط نوعيته فيما يخص المواطن العربي المتلقي له.
8. توسيع نطاق مبادرات الحكومة الالكترونية، علما أن هذا القطاع واسع ويشمل جميع مؤسسات الدولة، ولابد من قيام جهة معينة بالتنسيق لتطوير هذه المبادرات وتشجيعها.
9. تشجيع التجارة الالكترونية، وهذا الموضوع يهم قطاعا واسعا من المؤسسات في كل دولة كالشركات والمصانع والبنوك وغرف الصناعة والتجارة والمؤسسات الحكومية( الضرائب والجمارك وغيرها)، كما يهم شريحة واسعة من المواطنين الذين يتعاملون مع الشركات لشراء حاجياتهم، أو انجاز أعمالهم، كحجوزات جذب الاستثمارات العربية الإقليمية والدولية لتطوير البنى الأساسية حيثما يكون ذلك ممكنا، فمن المعروف أن قطاع تكنولوجيا المعلومات الاتصالات يعد من أكبر القطاعات التي تدر ربحا للشركات العاملة في هذا المجال، وذلك من خلال خلق مناخ جاذب ومشجع للاستثمار في هذه المجالات، وإعادة هيكلة التعليم العالي لجعله قادرا على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات( إعداد الطلبة في التخصصات الجامعية المختلفة، تركيز الجامعات على تخصصات مختلفة يكمل بعضها بعضا، ..الخ) وذلك في ضوء حاجات السوق المحلية العربية، كذلك التركيز على المهارات الأساسية كالاتصال والإبداع والمبادرة وغيرها في التعليم العالي.
10. تأهيل المدرسين لاستخدام الحاسوب كأداة فاعلة في التعليم في شتى التخصصات العلمية والإنسانية والاجتماعية والتجارية والقانونية وغيرها، وتصميم برامج تدريب مستمرة للمدرسين في المدارس والجامعات ليبقوا مواكبين للتطورات التكنولوجية، علما أن أية هيكلة في التعليم العام والجامعي لا يمكن لها أن تنجح دون تأهيل اللازم للقائمين على العملية التدريسية، مع التركيز على تغيير مفهوم المدرس ليقوم بدور المنسق بدلا من الدور التقليدي الذي يقوم به حاليا، وذلك اعتمادا عل أدوات التكنولوجيا الحديثة.
11. توفير بيئة تشريعية ملائمة للتعاملات الالكترونية، ويتضمن ذلك إعداد قانون في كل دولة يعترف بالتعاملات التي يتم إجراؤها أو إرسالها أو تخزينها بالوسائل الالكترونية، مع ما يصاحب ذلك من قوانين أو تشريعات ضرورية كالتوقيع الالكتروني وغيره، كما يتضمن هذا الأمر مراجعة جميع القوانين الأخرى ذات العلاقة وتحديثها مثل قوانين الضرائب والجمارك والعمل والشركات والمؤسسات المالية والمصرفية وغير ذلك، بحيث تعكس تلك القوانين عناصر الشفافية والمرونة في التعامل من خلال البيئة الالكترونية[[2]](#footnote-3).
1. 1.- النادي العربي للمعلومات : الاستراتيجيات العربية للمعلومات ، المجلة المعلوماتية ، العدد 4، 2000، سوريا ، ص 40 [↑](#footnote-ref-2)
2. 1- ربحي مصطفى عليان ، مرجع سابق ، ص 364-367. [↑](#footnote-ref-3)